مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

الاعتراف الفرنسي بالدولة الفلسطينية «حدود الجدوى»:

تحول استراتيجي في الموقف من إسرائيل أم إعادة تموضع ضمن سياسة التوازن الحذر

د. عبد الرزاق غراف

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

بعد الموجة الأولى من الاعتراف الغربي بالدولة الفلسطينية التي سارت في ركبها كل من اسبانيا وايرلندا وسلوفاكيا وبلجيكا وغيرها، من المتوقع أن يشهد سبتمبر القادم موجة ثانية من الاعتراف الغربي في ظل ما أقدمت عليه بعض الدول من تصريحات رسمية، غير أن التباين بين الموجتين يعود لطبيعة ووزن فواعل كل واحدة على حدى، كون الموجة الثانية متعلقة بفواعل ولاعبين رئيسيين في المشهد الدولي من قبيل فرنسا وبريطانيا، سواء فيما تعلق بكون الدولتين عضوين دائمين في مجلس الأمن، فضلاً على وزن فرنسا في دائرتها الأوروبية، أو ما تعلق بالدور التاريخي للدولتين في تأسيس المشهد الراهن سواء قبل قيام إسرائيل أو ما بعد قيامها، والأمر لا يقتصر على الدولتين بل هناك من قد يسير في هذا الركب على غرار كندا أحد اضلاع مجموعة السبع، وهو ما قد يعطي للموجة الراهنة من الاعتراف الغربي بالدولة الفلسطينية زخماً دبلوماسياً أكبر بغض النظر عن الجدلية الحاصلة حول حدود الجدوى من الاعتراف وتداعياتها على واقع القضية الفلسطينية ومستقبل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

في ضوء هذه التطورات تبرز جملة من الأسئلة الملحة ضمن أي جهود لقراءة المشهد الراهن بموضوعية وحيادية، وعلى رأس هذه الأسئلة يبرز الاشكال الأكبر وهو «ما حدود الجدوى» المنتظرة من الاعتراف الغربي المنتظر بالدولة الفلسطينية في صيغته المطروحة حاليا سواء ضمن ما تم البوح به خلال مؤتمر نيويورك لحل الدولتين الذي تم برعاية سعودية فرنسية قبل أيام؛ أو في ضوء ما أعلنت عنه بعض هذه الدول من مواقف رسمية جاءت بمعزل عن هذا المؤتمر عن الحقوق الفلسطينية الرئيسية التي نصت عليها المواثيق الدولية وفي مقدمتها «قيام دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ – عودة اللاجئين – القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية»؟

من مجمل الأطراف المنتظر اعترافها بالدولة الفلسطينية سيتم التركيز خلال هذه الورقة التحليلية على الاعتراف الفرنسي المنتظر، ومرد ذلك يعود لعديد الأسباب والدوافع المرتكزة أساساً على موقع فرنسا سواء في الدائرة الإقليمية الأورو متوسطية كونها أكبر قوة عسكرية نووية في الاتحاد الأوروبي والوحيدة على ضفاف المتوسط إذا استثنينا إسرائيل من التصنيف، أو موقعها ضمن الدائرة الدولية، فضلاً عن حالة الاستثنائية التي لطالما اتسمت بها العلاقات الفرنسية الإسرائيلية، خاصة والعلاقة بين فرنسا الرسمية وغير الرسمية مع السياسات الإسرائيلية عامة، وهي معطيات تجعل المتعمق فيها يدرك مدى الاستثناء الذي تتسم به فرنسا ضمن هذه العلاقات وهذا المشروع نتيجة لجملة من المحددات المرتبطة بالداخل الفرنسي وخارجه استنادا لمعطيات الماضي والحاضر.

فرنسا وإسرائيل «موجز حول تاريخ العلاقة»

«مليئة بالتناقضات وتحت طائلة الجدلية الدائمة» ذلك ما اتسمت به السياسة الفرنسية تجاه إسرائيل، وإن كانت المحددات التي تشوب الداخل الفرنسي ووضع فرنسا الإقليمي والدولي سواء من جهة وضعها التاريخي كقوة استعمارية طال امتداد نفوذها لمنطقة

الشرق الأوسط وبخاصة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين تحت طائلة سياسة الانتداب المنبثقة عن مسار «سايكس بيكو»؛ أو من جهة الانتماء الفرنسي للتوجه الغربي عامة الداعم لحق إسرائيل في الوجود والاستمرار فضلاً عن حقها في الدفاع عن النفس؛ قد ساهمت في توفير معالم هذا التناقض النسبي تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن الثابت لكل متطلع على هذا الموضوع أن الموقف الفرنسي لطالما حاول الظهور بمظهر التمايز مقارنة بحزمة مواقف باقي الدول الغربية اللاتينية منها أو الانجلو سكسونية، وهو أمر له من الأسباب التي ستذكر لاحقا.

تاريخياً وإذا كانت بريطانيا قد تبنت مشروع إسرائيل من منظور سياسي، فإن فرنسا تبنت الأخير من منظور حقوقي قانوني، ففرنسا راعية الحقوق المدنية المستندة مطلقا للمرجعية العلمانية اللائكية في أشد أوجهها المعادية للدين تطرفا وراديكالية كانت أحد أكبر المساندين لقيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ بعد أن ظلت لعقود قبل ذلك أحد أكبر الداعمين لرواية المظلومية وما تعرّض له اليهود طوال قرون في أوروبا، في حين اشتد هذا الدعم عقب الحرب العالمية الثانية وإزالة اللثام عن أحداث «الهولوكوست» حيث نالت الرواية اليهودية لهذه الاحداث كافة أوجه الدعم السياسي والقانوني والمادي الرسمي وغير الرسمي في الداخل الفرنسي وخارجه وهو ما انعكس على حالة التحالف المعلن وغير المعلن في إطار العلاقات الفرنسية الإسرائيلية.

من منظور تاريخي لا يعد الاهتمام الفرنسي بإسرائيل بالأمر الجديد، ففرنسا التي تعيش فيها أكبر جالية يهودية في أوروبا (قرابة نصف مليون يهودي في فرنسا) لم تكن غائبة يوما عن المسعى العالمي لليهود الراغبين في الاستيطان في فلسطين، حيث تصدّر ذلك جهود «نابليون بونابارت» خلال حملته على المشرق أواخر القرن الثامن عشر، وبعد بروز الحركة الصهيونية ثمانينات القرن التاسع عشر كانت فرنسا بيئة خصبة لنمو وانتشار نشاط الحركة الصهيونية في ظل ما وفره سخاء الدعم المالي للبارون «ادموند جيمس دي روتشيلد» من توفير الدافعية اللازمة لنمو الحركة، كما ساعدت فرنسا على هجرة أولى طلائع اليهود المغاربة الذين كان أغلبهم ينتسبون للرعايا الفرنسيين المشمولين بالحماية الفرنسية، ورغم ذلك لم تُبدي فرنسا الرسمية أي موقف رسمي اتجاه المشروع الصهيوني في فلسطين خلال الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى.

إلى جانب ذلك تشير عديد التقارير التاريخية إلى أن فرنسا كانت سباقة عن بريطانيا في موضوع التعهد بإقامة دولة لليهود في فلسطين قبل أن تتنازل عن ذلك للبريطانيين في ظل توافقات سايكس بيكو أين أولت فرنسا اهتمامها بسوريا الكبرى، وذلك في رسالة من وزير الخارجية الفرنسي «جول كامبون» في يونيو من سنة ١٩١٧ لأحد اقطاب الحركة الصهيونية «ناحوم سوكولوف» (خمس اشهر قبل وعد بلفور الذي جاء في نوفمبر ١٩١٧)؛ تضمنت وعداً بدعم فرنسا لليهود في سبيل إقامة دولة لهم في فلسطين، لتكون فرنسا بذلك أول دولة أوروبية تتخذ موقفا رسميا تجاه المشروع الإسرائيلي في فلسطين، بغض النظر عن الأسباب التي دعت فرنسا لذلك.

على المستوى التنظيمي ورغم أن الجالية اليهودية في فرنسا هي الأكبر في أوروبا إلا أنها لم تبدي كبير الاستجابة لنداءات الهجرة إلى فلسطين، غير أنها

عوضت على ذلك بتحويل جهدها في الداخل الفرنسي لصالح خدمة المشروع منذ بدايته وما زال كذلك لغاية الآن، وذلك على كافة المستويات السياسية والعسكرية والنخبوية والمجتمعية، وما تحول الجيش اليهودي الفرنسي الذي تم تأسيسه إبّان الحرب العالمية الثانية لمواجهة ألمانيا النازية إلى دعم الجهد الحربي للعصابات التي حاربت في فلسطين لاحقاً إلا أكبر دليل على ذلك، فضلاً عن احتضان فرنسا لمقرات أن عصابات «الهاغانا» و«الأرغون» تلقتا من السلطات الفرنسية كافة أوجه الدعم العسكري والتدريبي والمادي، وبالموازاة مع دعم الجهد العسكري برز الدعم السياسي والدبلوماسي الذي وفرته فرنسا لإسرائيل في المحافل الدولية.

وبعد قيام دولة إسرائيل دخلت العلاقات في مرحلتها الذهبية خمسينات القرن الماضي، اين بلغت أوجّها خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ودخول الطرفين إلى جانب بريطانيا في حلف ثلاثي ضد مصر الناصرية، غير أن تداعيات الاحداث الداخلية وقيام الجمهورية الخامسة في ظل صعود شارل ديغول للحكم في فرنسا أواخر الخمسينات، وبعض الخلافات التكتيكية التي ابان عليها مسار العلاقات الثنائية بين الطرفين، والتي كانت تغذيها أساسا العقيدة الديغولية المهووسة بمسألة الاستقلالية عن الهيمنة الامريكية على ضفتي الأطلسي، كانت دافعاً رئيسيا لفرنسا لمحاولة اظهار نوع من التمايز في علاقتها بإسرائيل، غير أنه تمايز لم يكن أبداً على حساب التوجه الاستراتيجي الراسخ لفرنسا في دعم إسرائيل، ولعل أكبر دليل على ذلك هو الدور الذي لعبته فرنسا في تزويد إسرائيل بالتقنية النووية العسكرية لاحقا، حيث تشير جلّ التقارير إلا أن إسرائيل امتلكت السلاح النووي في أواخر الخمسينات وبداية ستينات القرن الماضي بدعم فرنسي مباشر رغم معارضة الولايات المتحدة الامريكية لهذا المسار، حيث كانت الأخيرة ترى أن الدعم الأمريكي المطلق كافي لحماية إسرائيل بما يمنحها التفوق المطلق على العرب؛ وأن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي سيجعلها خارج السيطرة ويُغنيها عن كثير من أوراق الضغط الأمريكي التي سبق وأن ابانت عليها إدارة «دوايت ايزنهاور» خلال العدوان الثلاثي على مصر.

خلال العقود التي تلت ذلك حاولت فرنسا جاهدة بما تُمليه نزعتها المستمرة في الخروج من عباءة الهيمنة الامريكية على أوروبا اتخاذ مسار متوازن نسبيا اتجاه كل من الدول العربية وإسرائيل

خلال العقود التي تلت ذلك حاولت فرنسا جاهدة بما تُمليه نزعتها المستمرة في الخروج من عباءة الهيمنة الامريكية على أوروبا اتخاذ مسار متوازن نسبيا اتجاه كل من الدول العربية وإسرائيل، فبعد نكسة ١٩٦٧ قام شارل ديغول بتجميد صادرات السلاح الفرنسي لدول الشرق الأوسط بما فيهم إسرائيل، رغم أن عديد التقارير اشارت إلى أن بعض صفقات السلاح الموجهة لإسرائيل قد تم تمريرها سراً، وعلى ذات النحو استمرت العلاقات الودية بين الطرفين في ظل باقي الرؤساء الفرنسيين، الذين جمعتهم عقيدة راسخة في دعم إسرائيل خارجيا ودعم المظلومية اليهودية في الداخل، وإن كان ذلك بشكل متفاوت نسبيا بين كل رئيس وآخر حسب ما تمليه الظروف الدولية والداخلية، فعلى سبيل المثل أشتهر الرئيس الفرنسي الأسبق «جاك شيراك» بمواقفه المناوئة لبعض السياسات المتطرفة للحكومات الإسرائيلية وخاصة تلك التي طغت عليها توجهات اليمين، في حين تماهت حدود هذا التباين النسبي في عهد «نيكولا ساركوزي» الذي لطالما أبان عن قربه

الشديد من دوائر النفوذ الإسرائيلي في باريس ما انعكس بشكل مباشر على علاقات فرنسا بإسرائيل.

اللوبي الإسرائيلي في الداخل الفرنسي «تقنين الهيمنة والنفوذ»:

سواء قبل قيام إسرائيل أو بعدها امتلك اللوبي الإسرائيلي كبير النفوذ سواء فيما تعلق بالسياسات الرسمية الداخلية تجاه الجالية اليهودية أو نظيرتها الخارجية تجاه المشروع برمته، وإن كانت البنية القانونية التي حصّلها هذا اللوبي في الداخل الفرنسي تحت مظلة محاربة «معاداة السامية» أكبر دليل على ذلك؛ وهي التي تجاوزت بكثير باقي البنى القانونية حول ذات الشأن في باقي الدول الغربية للحد الذي أصبحت تزاوج فيه بين «معاداة السامية» وبين «معاداة اسياسات الإسرائيلية»، فإن بعض الاتفاقات المبرمة في اطار العلاقات الفرنسية الإسرائيلية على غرار الاستثناء الفرنسي في السماح بتجنيد مزدوجي الجنسية الفرنسية الإسرائيلية بالتجنيد في الجيش الإسرائيلي مقارنة بدول غربية أخرى تُبرِز بوضوح مدى الاستثناء الذي تتسم به العلاقات الفرنسية الاسرائيلية.

وبالعودة لفترة رئاسة «ايمانويل ماكرون» نجد أن الدعاية الحقوقية الرسمية أو غير الرسمية في الجمعية الوطنية أو على مستوى الرأي العام والنخبة والاعلام والأحزاب السياسية وبخاصة ذات الجنوح اليميني المتطرف ومؤسسات المجتمع المدني؛ كانت قد أخذت منحى متقدم جداً في مسألة تبنّي الرواية اليهودية لمعاداة السامية، لتكون النتيجة تبنّى الجمعية الوطنية سنة ٢٠١٩ للمفهوم التضليلي للعداء للسامية الذي يروج له «التحالف الدولي لذاكرة الهولوكوست» عبر اسباغ الشرعية القانونية عليه وجعله من المحرّمات التي سعت لتحقيقه لعقود طويلة جمعيات المجتمع المدني المنتمية للمشروع الإسرائيلي في فرنسا من قبيل المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا و«اتحاد الطلاب اليهودي في فرنسا» و«جمعية بيتار» و«رابطة الدفاع اليهودية الصهيونية» وغيرها، وإن كان ما سنته الجمعية الوطنية لا يحمل صفة «الإلزامية» إلا أنه يعبّر في ثناياه عن مدى تغول طرح المظلومية اليهودية في فرنسا التي ورغم ما لعبته الظروف التاريخية لما حدث في الحرب العالمية الثانية في مسألة تحصيله، إلا أن التطورات الحاصلة في العقدين الأخيرين من حيث تبنّى الجهات الرسمية لها ضمن بُنى قانونية كانت سابقاً تخضع للجدلية في النقاش؛ قد جعل فرنسا تتجاوز الجميع في هذا الشأن وتأخذ سمة «الاستثنائية» التي جعلت من فرنسا «راعية الدعاية الإسرائيلية» من منظورها الحقوقي القانوني بإمتياز.

هذه المعطيات تجعل من الصعوبة التنبؤ بوجود ارهاصات الانفصام ومعالم لبداية القطيعة بين فرنسا وإسرائيل، فما يجمع الاثنين أكثر بكثير مما يفرقهما، والغالب في هذا الشأن أن ما يحدث لا يعدو أن يكون مرحلة تباين يفرضها المنطق الأخلاقي التي لطالما حاولت فرنسا أن تلبس ثوبه في سياستها الخارجية؛ والمستند في ذات الوقت للواقع الإقليمي والدولي وروح التمرد التي كثيراً ما وسمت الموقف الفرنسي عن مظلة الهيمنة الامريكية على أوروبا، إلا أن كل هذا لا يعني بتاتاً إمكانية البناء على الاعتراف الفرنسي بالدولة الفلسطينية على أنه كسر وتجاوز للروابط الاستراتيجية ذات البعد البراغماتي التي تحولت مع مرور العقود إلى عقيدة راسخة في علاقات فرنسا بإسرائيل.

الاعتراف الفرنسي بالدولة الفلسطينية «إعادة إحياء سياسة التوازن الحذر»

رغم النفوذ الهائل الذي امتلكه اللوبي الإسرائيلي في الدوائر الفرنسية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء فضلاً على الفرص الهائلة التي ما زالت أمامه من أجل توسيع هذا النفوذ في ضوء قدرته على التوسع

استناداً لجملة المقدرات والاذرع التي يمتلكها في الداخل الفرنسي، إلا أن المتابع لتاريخ المواقف الرسمية الفرنسية أو مستوى حضور القضية الفلسطينية عند بعض من النخبة الفرنسية سواء السياسية خصوصا لدى تيارات أقصى اليسار منها أو النخب الفكرية، بل حتى داخل الجالية اليهودية ذاتها ممن يعارضون المؤيد لدولة إسرائيل، هذا المتابع سيجد حتماً كيف تزاوجت المتناقضات في السياسة الفرنسية تجاه طرفي الصراع على النحو الذي رسّخ معالم «التوازن الحذر» الذي ابانت عليه السياسة الفرنسية طوال العقود الماضية، بغض النظر عن توجهات الحكومات المتعاقبة، توازن كان جوهر مضمونه مرتكز على دعم رواية المظلومية اليهودية داخليا ودعم إسرائيل في الوجود والاستمرار والذي لم يرتد سخاءه حتى خلال بعض حالات الجفاء التي مرّت بها العلاقات الفرنسية الإسرائيلية أين كان يتخذ اشكالا اكثر خفاء وسرية. غير أن فرنسا كانت حريصة في المقابل على إبداء نوع من التوازن والتعاطف مع الحقوق الفلسطينية، خاصة وأن موقع فرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن أو صورتها كحاملة للواء التحرّر بعد الحرب العالمية الثانية والادراك الثوري في المخيال الفرنسي الممتد لمئتي سنة ماضية وعلى مدى خمس جمهوريات، يجعل من الصعب التغافل الكلي عن المظلومية الحقوقية الفلسطينية حتى لو كان المنطق والواقع لا يسمح بتبني الأخيرة بذات الاهتمام والتساوي مع المظلومية اليهودية، وبين المظلوميتين استمرت فرنسا طوال عصر الجمهورية الخامسة في نهجها القائم على مبدأ «التوزان الحذر».

ورغم حالة التقاعس الذي ابانت عليها فرنسا في السنوات الأخيرة كنتيجة طبيعة لحالة التراجع النسبي الذي يشهده موقع التأثير الفرنسي في الساحة الدولية، فضلاً عما ما اتخذته فرنسا من مواقف ودعم غير مشروط لإسرائيل بعد احداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ في تماهي مع مجمل الطرح الغربي، إلا أن الموقف الفرنسي عاد لتصدر المشهد من جديد عقب مؤتمر نيويورك لحل الدولتين،حيث اعادت فرنسا احياء مسارها القديم فيما تعلق بحدود دعمها لإسرائيل من جهة، ومشروطيتها فيما تعلق بالحقوق الفلسطينية المستندة للشرعية الدولية من جهة أخرى.

وحتى في ظل حالة اللبس المحيط بدلالات الاعتراف الراهن لفرنسا بالدولة الفلسطينية والغموض المرتبط بطبيعة الدولة وحدودها، فضلاً عن مستقبل باقي الملفات العالقة من قبيل ملف عودة اللاجئين وموقع القدس وغيرها، إلا أن الثابت أن القرار الفرنسي هو خطوة في اتجاه إعادة احياء فكرة الحق الفلسطيني في الوجود بغض النظر عن مدى واقعية هذا الطرح واحتمال الواقع الراهن لتجسيد هذا الحق من عدمه في هذه اللحظة التي تعيش فيها القضية الفلسطينية منعرجاً خطيراً وتاريخياً تحت وقع جرائم الإبادة ومحاولة فرض أجندة التهجير تحت دافعية تصفية القضية بشكل نهائي؛ في مقابل عودة الاهتمام العالمي سواء ضمن فواعله الرسمية الذي تعد موجة الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية احد تجلياته، أو ضمن فواعله غير الرسمية في ضوء هذا التفهم الذي ينتاب الرأي العام العالمي بما فيه الرأي العام الغربي للحقوق الفلسطينية والذي عبّرت عنه المظاهرات الحاشدة التي تجوب شوارع كبرى العواصم الغربية.

في أولى ردود الأفعال المرتبطة بإعلان فرنسا نية الاعتراف بالدولة الفلسطينية أدان رئيس الحكومة الإسرائيلية القرار الفرنسي معتبرا إياه «مكافئة لحماس»، كما أدان الرئيس الأمريكي القرار الفرنسي واصفاً إياه بأنه بدون معنى، وبغض النظر عن «حدود الجدوى» من الاعتراف الفرنسي فإن الثابت أن القرار يحمل من الدلالات وله ما بعده من تداعيات قد تتجاوز المنطق الفرنسي التقليدي الذي طالما حاول كما سبق الذكر السير ضمن مسار «التوازن الحذر» بين المقتضيات الاستراتيجية التي تجعل من دعم أمن إسرائيل جزء لا يتجزأ من السياسة الفرنسية الرسمية؛ وبين متطلبات الخطاب القيمي الأخلاقي المرتبط بالحقوق الفلسطينية المشروعة، وإن كان ذلك تجسّد سابقا في الرفض الفرنسي المطلق للاستيطان وقبله لجدار الفصل العنصري ولجهود ضم أراضي من الضفة الغربية ولكل ما يعيق حل الدولتين، إلا أن الظروف الراهنة المحيطة بالخطوة الفرنسية تجاه الاعتراف بالدولة الفلسطينية تحمل في ثناياها العديد من المستجدات التي تحوم حول حقيقة الأهداف الفرنسية من وراء الاعتراف؛ والتي وإن كان بعضها تقليدياً، فإن بعضها لم يكن مطروحاً للنقاش سابقاً بل فرضه الواقع الراهن، من قبيل:

- ضبط حدود التماهي وإبداء هامش من التمايز عن موقف الإدارة الامريكية الذي يكاد يتطابق مع الرواية الإسرائيلية، وهو ما زاد من جموح الحكومة الإسرائيلية نحو الاستمرار في الحرب رغم كل التداعيات المأساوية سواء على المستوى الإنساني أو الأمنية والسياسية او غيرها

- إعادة التموضع الفرنسي في معادلات الشرق الأوسط بصفة عامة، بعد التهميش الذي طال الموقف الأوروبي بشكل اجمالي من معادلات الصراع الدولي؛ في ظل ما تتبناه إدارة ترامب من قواعد اتجاه مجمل الملفات العالمية والشرق أوسطية جزء من ذلك انعكست بشكل مباشر على العلاقات العابرة للأطلسي

- الاستثمار في حالة التراجع التي تشهدها صورة أمريكا في المنطقة سواء بسبب ما توفره الإدارة الحالية من مستويات دعم غير مسبوقة للحكومة الإسرائيلية على كافة المستويات، أو بسبب العقيدة الانعزالية التي تتبناها هذه الإدارة عن الملفات التي تثقل كاهل المنطقة، وهنا جاء الدور على فرنسا بل وأوروبا ككل من أجل الاستثمار في هذا الهامش ومحاولة لعب دور البديل الذي بإمكانه التأثير في مجرى الاحداث حتى في ظل حالة الضبابية التي تشوب ما تمتلكه فرنسا وأوروبا من أدوات توازي هذه الرغبة وتحوّلها إلى واقع ملموس.

- الاستثمار في تراجع قيم القانون الدولي في ظل هذه الازدواجية المعيارية تجاه أهم قضايا الصراع الدولي، في حين تضاعفت فرص هذا الهدف في ظل الخطاب الرسمي الأمريكي الذي تتبناه إدارة دونالد ترامب غير العابئ بكل ما يرمز للقانون الدولي والبنية المؤسساتية الدولية بشكل عام، وفيما يجري من كسر لكل قواعد القانون الدولي وبخاصة الإنساني منه جرّاء السياسات الإسرائيلية والغطاء الأمريكي لذلك الذي وصل لحد التورط المباشر، في هذا الصدد تحاول فرنسا تقديم نفسها على أنها ما زالت تسير في كنف عقيدتها الخالدة كحامية للقانون الدولي والتي ارتكزت عليها الدبلوماسية الفرنسية منذ عقود طويلة.

في أولى ردود الأفعال المرتبطة بإعلان فرنسا نية الاعتراف بالدولة الفلسطينية أدان رئيس الحكومة الإسرائيلية القرار الفرنسي معتبرا إياه «مكافئة لحماس»، كما أدان الرئيس الأمريكي القرار الفرنسي واصفاً إياه بأنه بدون معنى

ـ الرأي العام سواء الفرنسي منه أو الأوروبي عامة ليس في منأى عن الأهداف الفرنسية، ففي ظل حالة الغليان التي يعيشها الشارع الغربي عامة، والذي أخذ مؤخراً زخماً رسمياً في ظل تصاعد حدة الاستنكار البرلماني الغربي لممارسات إسرائيل، وتراجع مبررات تسويق إسرائيل ورواية مظلوميتها أمام الرأي العام الغربي، خاصة وأن فرنسا تعد استثناء في هذا المجال كما تم ذكره سابقا، هي كلها معطيات جعلت من القرار الفرنسي بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على أنه أحد المخارج أمام الحكومة الفرنسية للتنصل من الضغوط المتزايدة عليها في هذا الشأن، رغم أن البعض يرى في أن لهذا التنصل حدود بسبب ما يمتلكه اللوبي الإسرائيلي من نفوذ في الداخل الفرنسي.

الاعتراف بالدولة الفلسطينية ضمن حل الدولتين «تحت مجهر التقييم»

في ظل الجدلية القائمة حول حدود الجدوى من الاعتراف بالدولة الفلسطينية تجاه الحقوق الفلسطينية الرئيسية وعلى رأسها زوال الاحتلال وقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين، فإنه يجب وضع ملف الاعتراف تحت مجهر التقييم للنظر فيما له وما عليه، والثابت في هذا السياق أن:

ـ الاعتراف الفرنسي يحمل من الدلالات ما لا يحمله أي اعتراف آخر، ومرد ذلك للدور التاريخي لفرنسا في الصراع أساسا، ثم وضع فرنسا الاقليمي ومستويات تأثير اعترافها المنتظر على توجهات الاتحاد الأوروبي، ثم وضع فرنسا الدولي كعضو دائم في مجلس الأمن، ومن هنا يستمد الاعتراف الفرنسي أهميته، ليبقى السؤال حول مدى قابلية استنساخ الموقف الفرنسي لدى باقي دول الاتحاد الأوروبي في ظل التفاوت النسبي بين دول الاتحاد في درجة الانغماس في الهيمنة الامريكية والقدرة على تجاوز ضغوطها؟، وبغض النظر عن مدى قدرة فرنسا حول رص الصف الأوروبي وراء موقفها، إلا أنها فتحت الباب أمام أوروبا نحو الطريق الوعر وهي ليست منفردة في ذلك بل تستند إلى مواقف سابقيها من دول أوروبية وإلى الرغبة البريطانية الموازية نحو ذلك.

ـ رغم أنه من الصعوبة بما كان قياس مدى تأثير مسألة الاعتراف بحد ذاتها على الواقع المعاش وصعوبة توفير الأدوات اللازمة لتحويله إلى شيء ملموس، إلا أن الثابت أن الاعتراف هو اكسير حياة اضافي للقضية الفلسطينية برمتها، بعد أن كانت المخططات تسير لجعلها في خانة الذاكرة، ومنه فإن حدود المكاسب لا يمكن أن تقاس بالملموس والمادي منها فقط بل أن احياء القضية ضمن ما هو متوفر من هامش مناورة لا يمكن هو الآخر استثنائه من لائحة المكاسب.

ـ تداعيات الاعتراف قد تطال تموضع كل اللاعبين والفواعل، انطلاقا من حجم التأثير المنتظر على مواقف هؤلاء الفواعل تحت ضغط مراجعة الحسابات، فلحظة الاعتراف وتوقيته والأسباب التي دفعت نحوه ووزن المعترفين؛ هي كلها عوامل قيد الاهتمام وتوضع في الحسبان، وإن كانت أولى ارهاصات ذلك متعلق بقدرة الولايات المتحدة على الاستمرار في الهيمنة في صياغة مجرى الاحداث والإطار الشرعي اللازم للتسوية في مقابل قدرة بعض الفواعل الأخرى وفي مقدمتهم فرنسا على إحداث ثقوب في جدار الهيمنة الامريكية، وإن حصل ذلك فالمؤكد أنه سيترك تداعيات مباشرة على طبيعة التوازنات بين كل هذه الاطراف.

في مقابل تحصيل هذه المزايا تبرز جملة من التحديات من قبيل:

ـ الاعتراف بدولة فلسطينية دون مرجعية واضحة لحدود هذه الدولة، يحمل في ثناياه شيئا من الضبابية التي قد تؤثر على مستقبل مشروع «حل الدولتين»، فتقديم ضمانات الوجود والحياة لهذه الدولة يعتبر من المسلمات إذا كان المقصد فعلا الدفع نحو حل الدولتين وجعله واقعا، وإن كان نزع السلاح عن هذه الدولة له أنصاره حتى من الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية التي تضع في مقام «الحتمية المطلقة»؛ فإن مسألة الحدود هي الأخرى تعد امرا لا يمكن تجاهله تحت أي طائل.

ـ لا يمكن بأي شكل من الاشكال ترجمة حل الدولتين إلى واقع دون وقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ووقف الاستيطان وتجميد مشاريع ضم الضفة الغربية والسيطرة على كامل القدس؛ والتي تحولت من أحلام لدى دوائر اليمين المتطرف في إسرائيل إلى سياسات دولة بعد سيطرت هذه الدوائر على مقاليد الحكم وهيمنتها على رسم التوجهات الاستراتيجية الكبرى في إسرائيل.

«حدود الجدوى» من الاعتراف مرهونة بما بعده وبـ «حدود الاستجابة» لضغط الاعتراف

اجمالا فإن الاعتراف الفرنسي بالدولة الفلسطينية هو خطوة في الاتجاه الصحيح بغض النظر عن الجدلية القائمة حول حدود الجدوى منه، وان كان ذلك حتما سيقاس بما بعد هذا الاعتراف من خطوات فضلا عن مدى قدرته في الاخلال بالتوازنات الراهنة، فضلا عن حدود الاستجابة التي قد تبديها الأطراف المعنية تحت طائلة ضغط «الاعتراف» والكلام هنا عن الطرفين الإسرائيلي والامريكي، ومنه فإن لا يمكن بأي حال من الأحوال جعل الاعتراف في حد ذاته مكسبا مطلقا؛ ولكن ما يمكن تحقيقه هو البناء على خطوة الاعتراف نحو تحقيق مكاسب أخرى لها اثر على ارض الواقع، وبالتالي يكون الاعتراف فاتحة لهذه المكاسب، واذا لم تُعنى هذه المكاسب بما هو متعلق بالحقوق الفلسطينية الرئيسية المستندة للشرعية والمواثيق الدولية فإن حدود الجدوى من الاعتراف ستبقى حتما مرهونة بالمستويات الرمزية التي ورغم ما تحمله من إيجابيات إلا أنها تبقى خارج اطار المحددات المباشرة واللازمة للتسوية النهائية القائمة على أساس «حل الدولتين» كأداة ينظر لها المخلّص المنتظر من الازمة وجذورها.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64